



الجلسة ٦٤٠٧

الخميس ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد أيسوزي - نغوندي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد بويني
	النمسا	السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا	السيد أميوفوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوة وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد إبراهيم (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد رمضان العمارة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العمارة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذا التحدي الملح.

ما زالت الحالة في الصومال مضطربة، ولكن هناك بصيص من الأمل. وعلى الرغم من الانقسامات الداخلية التي حدثت مؤخراً، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية ما زالت ملتزمة بتحقيق السلام والمصالحة. وكان الرئيس قد عين رئيس وزراء جديداً، وأحث البرلمان على الموافقة عليه للتمكن من إتاحة تشكيل حكومة جديدة بدون تأخير.

كما تعمل الحكومة على تطوير مؤسساتها في القطاع الأمني. وهي تشن هجوماً على المتمردين، وقد سيطرت على بعض المدن الرئيسية التي كانوا يحتلوها. إن التقارير عن قيام السكان بإنزال رايات حركة الشباب التي كانت تحلق في بلدة بيليت هاوو، ورفع العلم الوطني الصومالي بدلاً منها، لعلامة على توق الشعب الصومالي إلى تحقيق السلام والأمن.

وتبين هذه الإجراءات - بعضها ملموس، وبعضها الآخر أكثر رمزية، بما في ذلك استئناف البث من إذاعة مقديشو وإعادة تأهيل بعض المباني الرئيسية - عزم الحكومة على تلبية تلك التطلعات بالشراكة مع المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن العقبان معروفة جيدة. فهناك مليوناً شخصاً، منهم ١,٤ مليون تشرّدوا داخلياً منذ ٢٠٠٧، بحاجة إلى معونة طارئة. واستمرار انعدام الأمن والتزاع في أجزاء من البلد يجتذب عناصر متطرفة أجنبية. ويشكل هذا تهديداً ليس على الصومال فحسب، بل على المنطقة والقارة وما وراءها. فقد رأينا جميعاً ماذا يمكن أن

رابعاً، يجب أن تنشئ مؤسسات دولة قادرة على الاضطلاع بوظائفها. وعلاوة على عقد المزيد من اجتماعات اللجنة رفيعة المستوى ولجنة الأمن المشتركة داخل الصومال، سيركز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القطري على تعزيز قدرات الوزارات المختلفة.

وفي كل واحد من هذه المجالات، ستواصل الأمم المتحدة نهج الأثر الطفيف لديها حتى تعزز علاقتها بالشعب الصومالي والسلطات الصومالية. كما سنكفل أن تكون جهود الأمم المتحدة جيدة التنسيق، ومتماشية مع سياسي الخاصة بتكامل عمليات الأمم المتحدة. وكما أشرت في آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن (S/2101/447)، أعتمد تقديم اقتراحات إلى المجلس للنظر فيها تتعلق بالتواجد المتكامل للأمم المتحدة.

وأود أن أثنى على الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال على جهودهما في مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الاضطلاع بمهامها الأمنية والعسكرية. وقد ظل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقدم دعماً لوجستياً بالغ الأهمية لبعثة الاتحاد الأفريقي، ما جعلها قوة عسكرية مجهزة على نحو أفضل. وكما سنستمع إلى ذلك بعد قليل من المفوض لعمامرة، تهدف الاستراتيجية العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في إنشاء مؤسسات مهنية في قطاع الأمن، وتنفيذ اتفاقياتها مع الجماعات والسلطات الأخرى، وهيئة المجال الإنساني وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. وتدعم هذه الاستراتيجية وتكمل بشكل تام الاستراتيجية السياسية العامة للصومال.

لكن إذا أريد لبعثة الاتحاد الأفريقي أن تكون شريكاً أكثر فعالية، فثمة حاجة إلى تقديم المزيد من المساعدات الدولية. وفي آخر تقرير قدمته إلى المجلس، أعربت عن القلق

يحدث حينما يستغل الإرهابيون وغيرهم الحالة الهشة في البلد ليجعلوا منه ملاذاً لهم.

وسنقطع شوطاً طويلاً في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وجهودها في المصالحة وحرها ضد التطرف، لكن يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً الآن إذا أراد أن يحدث أثراً. وستستمر الأمم المتحدة في العمل من أجل بلوغ الأهداف السياسية لعملية سلام جيبوتي في المجالات الأربعة التالية.

أولاً، يجب أن تدعم جهود التواصل والمصالحة التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية مع من هم خارج عملية السلام. ومن أجل استدامة هذه الجهود، ظل ممثلي الخاص، أوغستين ماهيغا، يقوم بزيارات منتظمة إلى مقديشو وبعض دول المنطقة. وتحت قيادته، يعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على تشجيع الحوار مع الكيانات التي تنبذ العنف لكنها لا تزال خارج العملية السياسية في جيبوتي.

ثانياً، يجب أن تدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في استكمال المهام التي تحظى بالأولوية في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وخصوصاً المشاورات بشأن الدستور. وبحسب التوصية الصادرة عن اجتماع فريق الاتصال الدولي في مدريد في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية على إعداد خارطة طريق تتضمن استراتيجية شاملة ذات أولويات، وأهدافاً سياسية، وجدولاً زمنياً لما تبقى من الفترة الانتقالية. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتيسير هذه العملية.

ثالثاً، يجب أن تركز التقدم فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الأخرى. ومن أجل أن نكون فعالين في كفالة حدوث هذه العملية، نقوم الآن بتعزيز تواجدها السياسي في بوتلاندا وصوماليلاند.

الأمن، وأن تعزز مؤسسات قطاع الأمن لديها. وللدعم المقدم من المجتمع الدولي أهمية حاسمة في هذا الصدد.

وفي بلد ظل يتخبط في الصراع على مدى عقدين، يتطلب السلام جهوداً متواصلة واستراتيجية طويلة الأجل. وأشيد بكل الذين يسهمون في تحقيق هذا الهدف: بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبُلدان التي أسهمت بقوات، وجيران الصومال، والدول الأعضاء التي أبدت التزامها بدعم الصومال وبعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على

بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن

مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسها السيد جون بينغ، وبالنيابة أيضاً عن أعضاء وفدي - بمن فيهم السفير بو بكار ديارا، الممثل الخاص لرئيس المفوضية ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واللواء ناتان موغيشو، قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي - أود أن أشيد بكم، سيدي، بحرارة شديدة، على تنظيمكم لهذه الجلسة. وبشكل هذه الجلسة، التي تنعقد عقب مؤتمر القمة المصغر الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر بدعوة من الأمين العام بان كي - مون، دليلاً إضافياً على عزم الأمم المتحدة على المحافظة على الزخم الحالي لعملية البحث عن حل دائم للأزمة في الصومال.

ونثني على الأمين العام لاهتمامه وجهوده التي

لا يزال يكرسها للحالة في الصومال، وليبانه الثري الاستثنائي الذي أدلى به أمام مجلس الأمن هذا الصباح. لقد جسد ذلك البيان بالفعل التزامه المتجدد والراسخ بوضع نهاية دائمة لعقدين من المعاناة التي يكابدها الشعب الصومالي. وبالفعل لا يحتاج هذا العزم القوي، وهو أمر مطلوب من المجتمع الدولي كله، إلى المزيد من التأكيد. فالمعاناة الطويلة

بشأن الفجوات الكبيرة في الموارد والتي لا تزال تؤثر سلباً على البعثة. وقد جرت مشاورات موسعة - خاصة الاجتماع غير الرسمي، في الشهر الماضي، لأعضاء مجلس الأمن والمناخين الرئيسيين والشركاء الآخرين، والذي دعا إلى عقده وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية والدعم الميداني - هدفت إلى إيجاد حل لمشكلة الافتقار للتمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به. كما كانت مسألة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي حاضرة بقوة في البيانات التي أدلى بها في مؤتمر القمة المصغر الذي دعوت إليه أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، ومرة أخرى أثناء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا.

وعقب هذه المشاورات، أصبح تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي معروضاً أمام المجلس. ويدعو التقرير إلى تقديم دعم إضافي كبير لبعثة الاتحاد الأفريقي على أن يُموّل من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأحث المجلس على أن يتخذ القرارات الجريئة والشجاعة اللازمة لتحسين قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على الوفاء بمهمتها بشكل أكثر فعالية. وربما يرغب المجلس في النظر في إمكانية تقديم الدعم الإضافي تدريجياً بما يتماشى مع المراحل الواردة في تقرير الرئيس بينغ. وسيسمح هذا النهج بالاستعراض الدوري للدعم الإضافي الذي تقدمه الأمم المتحدة. ويعمل ممثلي الخاص عن كئيب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل كفالة اتساق الاستراتيجية العسكرية مع الأهداف السياسية للمجتمع الدولي، كما جاء في اتفاقية جيبوتي.

وفي المقابل أحث السلطات الصومالية على أن توطد جهودها، وأن تتحد من أجل التصدي لتهديد التطرف. كما يجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تبدأ في تقديم خدمات محسنة للشعب الصومالي، وأن تدفع الرواتب لقوات

كما يتبين من أعمال العنف المستمرة في البلد، والأعمال الشائنة الأخرى، مثل الهجمات بقذائف الهاون والاعتقالات والتفجيرات الانتحارية التي ما زالت تُرتكب ضد الشعب الصومالي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من جانب المتمردين والجماعات الإرهابية من حركة الشباب والحزب الإسلامي بدعم فعال من عناصر أجنبية. ويشعر الاتحاد الأفريقي بقلق بالغ حيال امتداد انعدام الأمن في الصومال إلى المنطقة، كما تشهد على ذلك التفجيرات الخسيسة التي وقعت في كمبالا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

ثالثاً، إن الحالة الإنسانية مسألة في غاية الأهمية. وهي تتسم بالهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب والحزب الإسلامي وتستهدف العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية، وتقييد إمكانية الوصول، فضلاً عن عدم كفاية التمويل.

إن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إذ استعرض الحالة في الصومال فإنما استرشد بالحاجة للإجراءات الفعالة والمنسقة التي اتخذها الصوماليون والمجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، كان مجلس السلام والأمن مقتنعاً بأن الحالة تتطلب ثلاثة مستويات من العمل.

يتعلق المستوى الأول من العمل بالصوماليين أنفسهم. وبالفعل، يتحمل الصوماليون، وقادتهم على وجه الخصوص، المسؤولية الأساسية عن استعادة السلام والأمن والاستقرار في بلدهم. ولذلك حث مجلس السلام والأمن بقوة قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على إظهار القيادة المتفانية والعزيمة ووحدة الهدف. وبدون تلك الإجراءات، لا يمكن لأي مساعدة خارجية مهما كان قدرها أن تتمكن من عكس مسار الحالة في الصومال بصورة فعالة.

التي ابتلي بها الشعب الصومالي، والتهديد المستمر الذي تمثله الحالة في الصومال على الاستقرار الإقليمي وعلى السلم والأمن الدوليين لا يمكن السماح باستمرارهما أكثر من ذلك.

وتعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بعد أسبوع على الاجتماع ٢٤٥ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد على المستوى الوزاري في أديس أبابا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد هيأ الاجتماع الفرصة لاستعراض الحالة في الصومال بعمق ولاتخاذ قرارات بعيدة الأثر، نعتقد أن تنفيذها في الوقت المناسب سيساعد على تغيير الحالة في الميدان، وسيساعد الشعب الصومالي على بدء فصل جديد أكثر سلاماً في تاريخ بلده الذي مزقته الحرب.

والتطورات الراهنة في الصومال معروفة جيداً. ولكنني أود تقديم لمحة موجزة عن الخلفية التي عقد على أساسها مجلس السلام والأمن جلسته، وتسلط الضوء على الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية.

أولاً، على مدى الأشهر القليلة الماضية، واجهت الحالة السياسية تحدياً تمثل في عدم قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تنفيذ التزاماتها بفعالية بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي وعملية جيبوتي للسلام. ويرجع ذلك أساساً إلى الخلافات المتقطعة والمتكررة داخل قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وما نجم عن ذلك من عدم انسجام، مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي، في ٢١ أيلول/سبتمبر. ويلاحظ الاتحاد الأفريقي أن الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد قد عين الآن رئيس وزراء جديد. ونحن نتطلع إلى التشكيل المبكر لمجلس وزراء تمثيلي وسرعة إنجاز عملية إقراره من جانب البرلمان.

ثانياً، ما زالت الحالة الأمنية في مقديشو وفي بقية الصومال - منطقة الجنوبية - الوسطى - غير مقبولة،

أولاً، سنركز على دعم العملية السياسية، بما في ذلك إدارة الفترة الانتقالية المتبقية والجهود المبذولة للتواصل مع جميع محبي السلام من الصوماليين.

ثانياً، سنركز على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل زيادة قوام عنصرها العسكري إلى ٢٠.٠٠٠ جندي وعنصرها الشرطي إلى ١٦٨٠ فرداً. وسيرافق تلك الزيادة في القوة تعزيز معدات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز العنصر المدني للبعثة بشكل كبير.

ثالثاً، سنركز على تعبئة المجتمع الدولي ليتسنى له القيام بدوره على نحو تام. ومما لا شك فيه أن تعيين الرئيس الغاني السابق جيري جون رولنغز مفضلاً سامياً للاتحاد الأفريقي في الصومال سيوفر زخماً جديداً في ذلك الصدد.

ويتعلق المستوى الثالث من العمل بالمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه ولئن كنا نقر على النحو الواجب بالدعم المقدم حتى الآن، فإننا في الاتحاد الأفريقي نعتقد اعتقاداً راسخاً بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكي يرتقي المجتمع الدولي إلى مستوى التحدي الذي تشكله الحالة الراهنة في الصومال. وبشكل أكثر تحديداً، قام الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن بحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات التالية.

أولاً، تم حث المجلس على الموافقة على القوام المأذون به مؤخراً لبعثة الاتحاد الأفريقي.

ثانياً، تم حث المجلس على الأذن بمجموعة دعم قوية لبعثة الاتحاد الأفريقي، تموّلها الأنظمة المقررة للأمم المتحدة على أساس القوام المأذون به حديثاً، وتوفير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك المعدات الكبرى والصغرى، ودفع بدلات القوات بالمعدلات التي تدفعها الأمم المتحدة، للتأكد من أن البعثة تتلقى دعماً كافياً ومستداماً

وطلب مجلس السلام والأمن بشكل أكثر تحديداً، مع مراعاة أن ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١ سيصادف نهاية الفترة الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال، أولاً، التأكد من موافقة البرلمان الاتحادي الانتقالي على رئيس الوزراء الجديد وتشكيل حكومة جديدة؛ ثانياً، وضع خريطة طريق فيما يتعلق بإدارة الفترة الانتقالية المتبقية، مع تحديد واضح للأولويات السياسية والأمنية وأولويات إعادة الإعمار، تماشياً مع عملية جيبوتي؛ ثالثاً، استكمال المهام الانتقالية المتبقية على وجه السرعة، بما في ذلك على وجه الخصوص العملية الدستورية؛ رابعاً، الاستمرار في التواصل مع جميع الصوماليين المحبين للسلام، بروح شمول الجميع، مع مراعاة أن عملية جيبوتي للسلام ما زالت تمثل الأساس الوحيد للسلام والمصالحة في الصومال؛ وخامساً، الموافقة بسرعة على مشروع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وتقرير تقييم قطاع الأمن.

أما المستوى الثاني من العمل فيتعلق بالاتحاد الأفريقي. ولن تنجح جهود الصوماليين بدون حصولهم على الدعم الكامل من القارة والمجتمع الدولي ككل. ولئن كانت الحالة في الصومال تستدعي تعبئة الموارد والأصول التي تفوق قدرة الاتحاد الأفريقي، فإن منظمنا القارية لا يمكنها أن تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الصومال وأن تحذل شعبها. إن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إذ تستفيدان من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، فإنهما سيستمران في بذل قصارى جهدهما لدعم الصوماليين في سعيهم لوضع نهاية أكيدة للصراع والعنف اللذين ابتلي بهما بلدهم لعقدين من الزمن. وعلى وجه الخصوص، سيعتد على عمل الاتحاد الأفريقي خلال الأشهر المقبلة على الجهود التالية.

إن الصومال اليوم عند مفترق طرق. وبينما تظل الحالة على الأرض صعبة جداً، والمؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال تواجه عدداً كبيراً من التحديات، ليس أقلها ما يتعلق بتماسكها الداخلي وفعاليتها، فإن علينا ألا نضيع الفرص التي بين أيدينا لجعل السلام حقيقة قائمة في الصومال. وبعد عقدين من الصراعات والفوضى، يتوق الصوماليون إلى السلام. علاوة على ذلك، يوجد اليوم وعي أكثر من أي وقت مضى بفداحة التهديد الذي تمثله الحالة الراهنة في الصومال على السلم والأمن الدوليين، كما تجلّى ذلك في ظاهرة القرصنة، وتجلّى أيضاً بصورة أكثر درامية، في تفجيرات كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠.

يستطيع المجتمع الدولي أن يقرر أن يواصل سياسته الحالية المتمثلة في الانخراط المحدود، وتدبيره الحالية من الحماس بأمل وهمي أن يتم احتواء الحالة، وأن يستمر في جعل وجود السلام شرطاً مسبقاً لنشر عملية للأمم المتحدة ولزيادة إسهامه في استقرار الحالة في الصومال.

لكن يستطيع المجتمع الدولي أيضاً أن يقرر أن عليه أن يزيد جهوده، واضعاً في الاعتبار واجباته ومسؤولياته تجاه الصومال وشعبه والحاجة إلى إعطاء معنى حقيقي لمفهوم مسؤولية الحماية الذي طالما جرى التبشير به، علاوة على الحاجة الماسة إلى التصدي للتهديد الذي تمثله الحالة السائدة للسلم والأمن الدوليين. نحن في الاتحاد الأفريقي مقتنعون بأن هذا هو الاتجاه الصحيح للعمل، وأنه قد حان الأوان لاتخاذ إجراء، على أمل أن يجلب عام ٢٠١٠، وهو عام السلم والأمن في أفريقيا، فعلا خيرات العيش بشكل طبيعي إلى الشعب الصومالي.

لذلك نحن ندعو مجلس الأمن إلى الوقوف إلى جانب الاتحاد الأفريقي في الارتقاء إلى مستوى التحدي، والرد بالإيجاب على نداء المساعدة الصادر من الشعب الصومالي.

ويمكن التنبؤ به. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم هذا الدعم للبعثة على النحو المطلوب، سواء في داخل الصومال أو خارجه.

ثالثاً، استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية، تم حث المجلس على فرض حصار بحري ومنطقة حظر طيران فوق الصومال لمنع دخول المقاتلين الأجانب إلى البلد ومنع تسيير الرحلات الجوية التي تحمل شحنات الأسلحة والذخيرة إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال - وهي نفس الجماعات المسؤولة عن الهجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والسكان الصوماليين. وفي ذلك الصدد، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في الطلب إلى الحكومات والمنظمات المشاركة في العمليات البحرية المضطلع بها قبالة سواحل الصومال، بتفويض من المجلس، تقديم دعم تشغيلي مباشر وملمس بصورة أكبر إلى بعثة الاتحاد الأفريقي.

رابعاً، تم حث المجلس على التأكد من التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة على جميع من يعرقلون عملية السلام والمصالحة في الصومال.

خامساً، تم حث المجلس على معالجة مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال بطريقة كلية، بغية التصدي بفعالية للأسباب الكامنة وغيرها من التهديدات الخطيرة بشكل مماثل التي تؤثر على سبل كسب العيش والرفاه للشعب الصومالي، وبخاصة الصيد غير المشروع وإلقاء المواد والنفايات السامة قبالة سواحل الصومال.

وأخيراً، حُثَّ مجلس الأمن على أن يعيد تأكيد التزامه بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، في الوقت المناسب، في الصومال، من خلال تغيير قبعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى وضع جدول زمني لعملية النشر.

نحن نرى أن ما حدث في الصومال في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ كان كارثة لا سابق لها في العصر الحديث. وفي اللغة الصومالية نسمي ذلك بـ"بوربور"، ومعناها الحربي "التفكك" أو "الانهيار". بعد عشرين سنة من الحكم العسكري وصل النظام إلى نهاية مفاجئة بدون أن يكون هناك أي انتقال للسلطة. لقد ذهب الحاكم - أو الديكتاتور - لحال سبيله ببساطة، حين بدأ غرماؤه يطبقون عليه. انتقل إلى منطقة حدودية نائية، كانت موطن أجداده. وما سوى ذلك يدخل في التاريخ. ومع انقراض عقد القانون والنظام، كان ما حدث شيئاً مروعاً، لكن كان يمكن أن يكون أسوأ. لنفرض جداراً أن بلداً، لا قدر الله، وجد نفسه في وضع مماثل. أنا متأكد من أن العواقب سوف تكون أشنع مما يمكن تصوّره.

أعتقد أن تاريخ الصومال خلال العقدين الماضيين لم يكن كله مظلماً. فالتقارير عن الصومال تركز على العاصمة، مقديشو، التي نعتزف بأن حالها لم يكن جيداً في معظم الوقت. لكن الصومال أكبر من مقديشو. فقد شهدت بعض المناطق حياة سلمية نسبياً. والمراسلون القلائل الذين غامروا بالذهاب إلى تلك المناطق وجدوا مدناً مزدهرة تمكّن فيها رجال الأعمال المحليون، بمساعدة أقربائهم المغتربين، من إنشاء العيادات، وتوفير الكهرباء والمدارس وشبكات الهاتف وشبكات المياه، بالرغم من عدم وجود حكومة مركزية. لذلك ليس من المدهش أن نرى القطاع الخاص قد انتقل إلى المناطق العديدة التي كان للحكومة تقليدياً وجود فيها. وحتى في مقديشو، يمكن أن تجد محطات إذاعة وتلفزيون وفنادق جديدة ومقاهي إنترنت.

وأري أن ذلك يقف دليلاً على مقدرة الشعب الصومالي على الصمود. أضف إلى ذلك، حين انهيار النظام المصرفي باختيار الحكومة المركزية، نشأ نظام مصرفي مواز لا يزال يعمل حتى الآن. ويستطيع الصومالي في الخارج،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في الحكومة الاتحادية الانتقالية، معالي السيد يوسف حسن إبراهيم.

السيد إبراهيم (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه الجلسة بشأن الصومال، وعلى تمكيننا من المشاركة في المناقشة. كما أود أن أشكركم على الطريقة الممتازة التي ظللتم تيسّرون بها عمل مجلس الأمن. وأود، في الوقت نفسه، أن أشكر الأمين العام، والأمانة العامة، والهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة إلى الصومال، بشكل أو بآخر، خلال العقدين الماضيين اللذين اتسما بالصعوبة البالغة. نحن ممتنون على نحو خاص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وللإتحاد الأفريقي، ولأوغندا وبوروندي الشقيقتين لوقفتهما البطولية معنا وتضحياتهما.

تتألف كلمتي أمام المجلس اليوم من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول سيحاول وضع موقف الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية في المنظور الصحيح. والجزء الثاني سيكون عن تأييدنا الكامل لموقف الاتحاد الأفريقي. وفي الجزء الثالث سأقدم بعض الاقتراحات إلى مجلس الأمن تتعلق بكيفية دفع الأمور إلى الأمام في الصومال.

بسبب التغطية الإعلامية السلبية السائدة عن الصومال، وفي سبيل تحسين تفهم مشاكل الشعب الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، أود أن أخصص بعض الدقائق لإعطاء خلفية لمناقشتنا، لكن بدون الدخول في تفاصيل لا داعي لها. غني عن القول إنه، حين لا تسير الأمور بالطريقة التي نريدها، يكون من المغري الانغماس في لعبة إلقاء اللوم. وأعتقد أن تلك من طبائع النفس البشرية.

وسلامة أراضيها. وستبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية كل جهد ممكن لتحقيق الاستقرار وتنفيذ خريطة الطريق الواردة في الميثاق المتحد الانتقالي خلال الفترة المتبقية من ولايتها. وفي هذا السياق، فإننا نأمل في أن يتسنى للأمم العام للأمم المتحدة إعادة النظر في الوقت اللازم - ستة أشهر، كما أشار في تقريره - لإعداد رؤيته بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

أود الآن أن أشير إلى الوثيقتين الهامتين اللتين نستشهد بهما في مناقشتنا بشأن الحالة في الصومال. إن كلاً من بلاغ الاتحاد الأفريقي وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2010/447) يقدمان سرداً للحالة في الصومال. والواقع، أننا ما زلنا في حالة بائسة، بالنظر إلى الجوانب التالية: أولاً، الحالة الأمنية العامة وما يعنيه ذلك بالنسبة لشعب الصومال والبلدان المجاورة وبقية العالم؛ ثانياً، الحالة الإنسانية المأساوية الصارخة؛ ثالثاً، تنامي القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي وخطرها؛ رابعاً، ظاهرة الإرهاب والتطرف الآتمة التي تغذيها القاعدة والمقاتلون الأجانب والمتطرفون والمفسدون والمخربون والمنفعون؛ خامساً، التهديدات الواضحة للسلم والأمن الدوليين.

أود الآن أيضاً أن أسجل تصديقنا الكامل على بلاغ الاتحاد الأفريقي الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والمتاح لجميع الأعضاء في مجلس الأمن. والحكومة الاتحادية الانتقالية ترحب، بصفة خاصة، بدعوة الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن إلى أن يتخذ القرارات المطلوبة منه الآن بموجب مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين من خلال، أولاً، الموافقة على اقتراح الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء قوة جديدة قوامها ٢٠٠٠٠ فرد، مع توفير القدرات الجوية والبحرية اللازمة، ومكون شرطي قوي من ١٦٨٠ رجل شرطة، يتألف من ٥٦٠ من خبراء الشرطة الموفدين في بعثات، وثمان

مثلاً، إرسال، ٥٠ دولاراً إلى أحد أقاربه في أقصى مناطق الصومال، حتى حيث يجري القتال أحياناً، في ظرف ٤٨ ساعة. يجري ذلك من خلال خدمات تحويل الأموال التي يديرها صوماليون لخدمة صوماليين آخرين. ولدهشة الكثيرين، لا تزال العملة الصومالية الشلنغ الصومالي صامدة لأن القطاع المصرفي غير الرسمي لا يزال يثق بها.

أود أن أتطرق بإيجاز لطبيعة أعداء الحكومة الاتحادية الانتقالية. لقد بُذلت كل الجهود، أثناء عملية سلام جيبوتي وبعدها، لدفع المصالحة إلى الأمام؛ بيد أن أولئك المتطرفين، الذين يحملون إيديولوجية أجنبية ويتلقون دعماً خارجياً، ليس لديهم مصلحة في الحوار أو التسوية السلمية للتراعات. لقد استخدموا القوة في انتزاع مدينة بيدوا التي كانت مقر الحكومة الاتحادية الانتقالية في ذلك الوقت. وفور اتخاذ الحكومة مقراً لها في مقديشو، قرروا الإطاحة بها. ومنذ ذلك الوقت، استخدموا العنف بلا هوادة للوصول إلى هدفهم المتمثل في تدمير الحياة والممتلكات والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي.

يمكن القول إن بقاء الحكومة الانتقالية نفسه، في ظل هذه الظروف، يعتبر إنجازاً واضحاً.

ومؤخراً، ارتأى رئيس الوزراء السابق أن من الملائم له أن يستقبل ليفسح المجال أمام الحكومة الاتحادية الانتقالية للمضي قدماً. ويمكن تفسير ذلك باعتباره ممارسة في الديمقراطية والحكومة. ولدينا الآن رئيس للوزراء يمكن أن نتوقع تأكيد البرلمان لتعيينه في أي لحظة وقيامه بتشكيل حكومة جديدة عما قريب.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن شعب الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية يدركان إدراكاً تاماً أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الاستقرار في البلد إنما تقع على عاتقهما. ونحن نعتز بسيادتنا واستقلالنا السياسي ووحدة

والاتساق فيما يتعلق بنشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ خامساً، إقناع المجتمع الدولي بأن المجلس مستعد للقيام بعمل حاسم وعاجل عندما يتطلب الأمر ذلك.

أخيراً، أود أن أخص حل الأزمة الصومالية، كما أراه، فيما يلي: أولاً، ستسعى الحكومة الاتحادية الانتقالية بدهاءة إلى تنظيم نفسها وتطوير الأداء جدياً رغم العراقيل والعقبات المثبطة؛ ثانياً، لا بد من تعزيز كبير للقطاع الأمني الصومالي، بما في ذلك الجيش والشرطة، للتمكين من إرساء القانون والنظام في جميع أنحاء الصومال؛ ثالثاً، يجب تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال حل المشاكل العاجلة المتمثلة في صرف مستحقات البلدان المساهمة بقوات، والمساواة في بدلات الجنود وتمويلها، والتمكين من التنفيذ الفوري للمرحلة الأولى من ولاية البعثة. ويجب أن يصدق مجلس الأمن أيضاً على اقتراح الاتحاد الأفريقي بشأن قوام القوة الجديد ومفهوم التعاون المنقح.

وأعتقد أننا إذا شرعنا في المسار الذي رسمته آنفاً، سنحقق شيئاً يستحق ذلك وسيكون العالم مكاناً أفضل للجميع.

وأود أن أختتم بياني بإبلاغ جميع أعضاء المجلس والأمين العام بأن رئيس الوزراء الجديد قد عينه الرئيس مؤخراً وهو الآن بانتظار تأكيد البرلمان لتعيينه. ونتطلع إلى تشكيل مجلس الوزراء في وقت مبكر. وقد تعهدت الحكومة بالوفاء بالتزامات الحكومة الاتحادية الانتقالية المتمثلة في: أولاً، الحفاظ على تماسك الشعب ووحدته؛ ثانياً، معالجة مسألة الأمن في الصومال وتعبئة الشعب الصومالي وقواته لعكس مسار الحالة الأمنية في مقديشو بدحر المتطرفين من خلال الدعم المؤكد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي. وندرك جميعاً أنه ما من شعب يدافع عن بلد ما أفضل من شعب البلد نفسه. ولذلك، نطالب

وحدات شرطة مشكلة، تضم كل واحدة منها ١٤٠ فرداً، ومكون مدني قوي، ثانياً، الإذن بصفقة دعم معززة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تمول عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس قوام القوة المأذون بها حديثاً، وضمان صرف تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك المعدات الثانوية والمعدات الرئيسية، وسداد البدلات المستحقة للقوات بمعدلات الأمم المتحدة، بغية كفالة دعم كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة. وعلاوة على ذلك، يطالب مجلس السلام والأمن بأن يتاح هذا الدعم للبعثة، داخل الصومال وخارجها، حسب الاقتضاء.

أتطرق الآن إلى دور مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة الملحة في الصومال. كما نعرف جميعاً، فإن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، ويتعين على مجلس الأمن أن يتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لهذا التعاون أن يحسن الأمن الجماعي. ونرى أن الاتحاد الأفريقي يدعو إلى أن يكون هذا التعاون فعالاً.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نأمل أن يستجيب مجلس الأمن للحكومات والشعوب والمؤسسات والمنظمات المتعددة التي لا تفهم لماذا لم يتخذ مجلس الأمن بالفعل التدابير الملائمة التي تتناسب مع الحالة الملحة في الصومال، من خلال: أولاً، اتخاذ قرارات تؤيد تلك التي صادق عليها الاتحاد الأفريقي في مناسبات عدة، بما في ذلك ما صدر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ ثانياً، التذليل على أن المجلس يدرك تماماً الطابع الملح للحالة وأنها تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين بالفعل؛ ثالثاً، إعادة التأكيد على التزام المجلس وإرادته السياسية لإيلاء الأولوية لعمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛ رابعاً، التزامه بمعايير موحدة

بأن يمدنا المجلس بالوسائل وأن يدعمنا في تشكيل شرطتنا وجيشنا لكي يتسنى لنا التصدي بفعالية للتطرف، الإرهاب والقرصنة على السواء، في بلدنا.

المشاورات السابقة للمجلس، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشتنا للموضوع في جلسة سرية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية إبراهيم على بيانه. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في